



# قراءة نقدية لمشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2021

من زاوية النوع الاجتماعي



## قراءة نقدية لمشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة من زاوية النوع الاجتماعي 2021

في إطار متابعته لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة للبلاد وخاصةً في القوانين الصادرة، يقدم قسم المناصرة لأصوات نساء قراءة نقدية لمشروع قانون الميزانية لسنة 2021 و مشروع الميزان الاقتصادي لنفس السنة. ونظراً لكون ميزانية الدولة تمثل ترجمة لسياساتها وتوجهاتها عملت أصوات نساء على استخراج أبرز الملاحظات التي تهم مشروع قانون الميزانية في علاقته بالنوع الاجتماعي لاكتشاف مدى مراعاة هذا المنظور في سياساتها.

مشروع الميزان الاقتصادي هو الوثيقة التي تقدم الحكومة من خلالها كيفية تنفيذ الميزانية و تحقيق توازاناتها على أجل قصير (سنة واحدة) ويتم صياغتها على أساس النتائج الاقتصادية للسنة السابقة.

أما قانون المالية فهو يحتوي على أحكام تشريعية تحدد طبيعة و كمية المبالغ المخصصة لموارد و أعباء الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي و المالي لسنة واحدة وتمثل وثيقة مشروع الميزان الاقتصادي أساساً يمكن النواب عند مناقشة قانون المالية و التصويت عليه، من أقلمة السياسة المالية مع الوضع الاقتصادي.

وفي إطار تحليلنا لمشروع الميزان الاقتصادي و قانون المالية لسنة 2021، تبيّن أن الأهداف المضمنة بمشروع الميزان الاقتصادي غير مراعية للنوع الاجتماعي كما أنها لم تحض صلب مشروع قانون المالية بآليات تمكن من تحقيقها.

ونصدّر في هذه المقاربة عن تصور للنوع الاجتماعي وإدراجه في الميزانية لا يحيل بأي حال من الأحوال إلى إعادة هيكلة الميزانية أو خلخلة توازاناتها الماضية بل ينطلق مما أقر فيها من إجراءات و يسألها من منظور جندي، ذلك حتى لا تواجه هذه القراءة النقدية بحجة عدم كفاية موارد الدولة لإدراج النوع الاجتماعي.

وعليه فإننا سنتطرق إلى إبراز عدم توجه الأهداف التي جاء بها مشروع الميزان الاقتصادي إلى مراعاة النوع الاجتماعي قبل الوقوف على غياب آليات تحقيقها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2021 .

## أهداف غير موجهة لمراعاة النوع الاجتماعي صلب مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2021

تنقسم الأهداف الواردة بمشروع الميزان الاقتصادي إلى جملة من المحاور على غرار التشغيل والصحة والطفولة وغيرها وبناءا عليه سنتبع نفس التمشي المعتمد في المشروع المذكور عند تحليل مدى إدراج مقارنة النوع الاجتماعي ضمنه. وقبل المرور إلى تحليل كل محور على حدة نسوق ملاحظة شكلية تتعلق بغياب هذه المقاربة على مستوى اللغة المعتمدة في كامل المشروع فجاء الخطاب مذكرا خلافا لما دأب عليه التوجه العام في الخطاب القانوني والإداري منذ صدور دستور 27 جانفي 2014. بالإضافة إلى استعمال عبارات تم التخلي عنها على غرار "ذوي الاحتياجات الخصوصية". أما بالنسبة للمضمون فسنطوى تحليل مختلف المحاور تباعا.

### التشغيل :

لئن تضمن مشروع الميزان الاقتصادي مجموعة من الأهداف المتعلقة أساسا بتشغيل الشباب وتحقيق تكافؤ الفرص والحد من التشغيل الهش فإن هذه الأهداف لم تدرج في معظمها مقارنة النوع الاجتماعي بصفة مباشرة.

في حين أن قطاع التشغيل بالأساس يطرح بعض الإشكاليات المتعلقة بالترقية بين الجنسين كمسألة المساواة في الأجور عطلة الأمومة وغيرها من المسائل التي تستوجب مراعاة خصوصيات النوع الاجتماعي.

ونلاحظ أن الأهداف المرصودة في الميزان غير موجهة في مجملها لمراعاة هذه الخصوصيات ففي ما يتعلق بالمشاريع المتعلقة بتشغيل الشباب على غرار مشروع "الإدماج الاقتصادي للشباب في تونس " أو مشروع "دعم الشباب التونسي من خلال دفع المبادرة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" لم يذكر مشروع الميزان أي أرقام أو إحصائيات دقيقة لنسب البطالة في صفوف النساء و الرجال أو لنسب التشغيل المبرمجة لكل من الجنسين.

وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع المبادرات الذاتي الذي لا نجد فيه ما يدل على أن مشروع الميزان يتضمن أهدافا واضحة لكيفية تحقيق تكافؤ في الفرص بين النساء والرجال ضمن هذا المشروع من خلال التنصيص مثلا على تمييز إيجابي لفائدة النساء لتشجيعهن على المبادرة الذاتية.

وبالرغم من ذلك فإن المشروع قد تضمن بعض الأهداف التي يمكن أن تحقق مراعاة خصوصيات النوع الاجتماعي مثل المشروع المتعلق بـ"دعم المرأة الريفية في ريادة الأعمال" أو والعمل على إعداد الأوامر التطبيقية والأنظمة الأساسية التي تضمنها القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بالاقتصاد التضامني والاجتماعي" لكن التساؤل يبقى مطروحا هنا بخصوص الآليات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ضمن مشروع قانون المالية.

### **الطفولة :**

يتضمن القسم المخصص للطفولة بعض الأهداف التي يمكن أن تركز مقارنة النوع الاجتماعي من خلال توفير برامج إدماج الأطفال فاقد السند، حيث نص مشروع الميزان على العمل على " تطوير منظومة رعاية وحماية الأطفال من خلال دعم سلك مندوبي حماية الطفولة قصد تحسين وتطوير تدخلاتهم لمتابعة الحالات المحالة عليهم بالتعاون مع الاطر المتدخلة والعمل على تطوير منظومة رعاية الأطفال والإقامة المؤسساتية وحث الأسر على احتضان الأطفال فاقد السند في إطار برنامج الإيداع العائلي بالتوازي مع مواصلة تهيئة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومركبات الطفولة".

لكن يبقى التساؤل هنا كذلك مشروعا عن الآليات الفعلية لتحقيق هذه الأهداف في ظل غياب المعطيات والأرقام الواضحة لإنجاز هذه البرامج في مشروع الميزان الاقتصادي.

### **التربية :**

ذكر مشروع الميزان الإقتصادي ضمن الأهداف المتعلقة بمجال التربية " مواصلة العمل على تعميم السنة التحضيرية وتمكين كل الأطفال الذين هم في سن الدراسة من التمتع بحقهم في التعليم." دون ذكر معطيات واضحة متعلقة بنسب التمدرس لكل من الإناث والذكور أو للحلول المرصودة للحد من الانقطاع عن الدراسة لكليهما. كما نص المشروع على " تحسين الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لخريجي التربية من خلال إكسابهم المهارات الحياتية اللازمة وتعويدهم على أخذ المبادرة والابتكار وبعث المشاريع." ولكن دون مراعاة للاحتياجات الخصوصية للنوع الاجتماعي فلا نجد إحصائيات أو أرقام دقيقة لكيفية تحسين الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لخريجي وخريجات التربية حسب النوع الاجتماعي.

### **التكوين المهني :**

نص مشروع الميزان في هذا الجزء على " تفعيل البرنامج الوطني التحضيري لتكوين وادماج من لا تتوفر فيهم شروط الالتحاق بالتكوين المهني والمتراوحة أعمارهم بين 14 و 16 سنة، وتقييم نتائج هذه المرحلة التجريبية بهدف تعميمها بالمنظومة الوطنية للتكوين المهني وإسناد

الأهلية لتسعة عشر مركز تكوين مهني للتكوين في 33 اختصاصا مهنيا". نلاحظ غياب مراعاة مقارنة النوع الاجتماعي حيث لم يأت الميزان بتصورات دقيقة لعدد الإناث والذكور المزمع إدماجهم وإدماجهم في البرنامج المذكور. كما لا نجد أي إشارة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التكوين المهني.

### **الشباب :**

وضع مشروع الميزان الاقتصادي جملة من الأهداف المتعلقة بتشجيع الشباب على بعث المشاريع الصغرى وتدعيم المشاركة الفعالة للشباب في الميدان السياسي والمدني. إلا أن هذه الأهداف وردت هي الأخرى في صيغة عامة تحيل على "الشباب" دون تنصيص على خصوصيات النوع الاجتماعي لكلا الجنسين فلا نجد أي إشارة لحث الشباب من النساء على مزيد المشاركة في الميدان السياسي رغم الضعف الواضح لتمثيلية هذه الفئة. كما نجد نفس الإشكال بالنسبة للحث على بعث المشاريع الصغرى فلا نجد أرقاما فعلية او حصا واضحة لنصيب كل من النساء والرجال في بعث هذه المشاريع.

كما نسجل غيابا تاما للأهداف المتعلقة بخصوصيات الأشخاص ذوي الإعاقة من صنف الشباب فلا نجد أي ذكر لهذه الفئة سواء في الجانب المتعلق ببعث المشاريع الصغرى أو في ما يتعلق بإدماجهم وإدماجهم في الحياة السياسية و المدنية.

### **الرياضة :**

يتضمن هذا الجزء بعض الأهداف التي تمكن من إدراج مقارنة النوع الاجتماعي من خلال الأخذ بعين الاعتبار بالاحتياجات الخصوصية للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في المجال الرياضي في إطار ضمان تكافئ الفرص. حيث نص مشروع الميزان على تدعيم "الرياضة النسائية أكثر فأكثر لتحقيق نسبة تطور في عدد المجازات تقدّر بـ 7,27% سنة 2021 لبلوغ 60 ألف مجازة. كما سيتجه الاهتمام نحو رياضة المعوقين بالرفع من عدد الجمعيات لبلوغ 200 جمعية سنة 2021 وبعث فروع للرياضيين ذوي الاحتياجات الخصوصية ضمن الجامعات الرياضية للأسوياء.

وتجدر الإشادة بما جاء في هذا الجزء من مراعاة للنوع الاجتماعي بطريقة واضحة وعملية من خلال وضع أهداف مبنية على أرقام دقيقة تهدف إلى إدماج فعلي للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في المجال الرياضي. وكان من المستحسن إتباع نفس هذا التمشي بالنسبة لبقية الأهداف المذكورة بالميزان.

### **الثقافة :**

نص مشروع قانون الميزان الاقتصادي على أن توجهات الدولة لسنة 2021 في قطاع الثقافة

ستركز على حوكمة القطاع بإعادة توزيع الموارد العمومية المؤسسية والمالية والبشرية ومراجعة استغلال البنى التحتية دون التعرض إلى أن إعادة التقسيم ستأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي ودون تحديد أهداف قائمة على إدراج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن توجهات الحكومة للسنة القادمة.

كما لم يتم تخصيص أية موارد تذكر لمناهضة العنف ضد النساء العاملات في هذا القطاع أو حتى العمل على نشر ثقافة مناهضة العنف ضد النساء من خلال تحديد نسبة معينة من الميزانية للتركيز على الأفلام السينمائية أو المسرحيات ذات علاقة بحقوق النساء أو حتى تقديم دعم مخصص لإنتاج الأفلام والمسرحيات ذات الطابع التحسيسية. وقد تم الاكتفاء، في إطار الحديث عن العناية بالقطاع السمعي والبصري، بالإشارة إلى تكثيف البرامج سواء عن طريق تشجيع إنتاج الأفلام السينمائية واقتناء الأفلام التونسية المنتجة بدون دعم مسبق دون التعرض إلى الشروط المتعلقة بالمحتوى أو الأخذ بعين الاعتبار للآثار الجانبية لهاته المنتجات.

ونلاحظ أيضا أن مشروع الميزان الاقتصادي، في تعرضه إلى القطاع السمعي البصري، قد حصر هذا القطاع في الأفلام والمنتجات السينمائية دون تناول بقية البرامج التي تبث يوميا والتي تحتوي على مشاهد تجعل من العنف المسلط على النساء ماديا كان أو معنويا أمرا اعتياديا وترسم صورة محددة عن النساء يتم التسويق لها اجتماعيا.

### **المرأة والأسرة وكبار السن :**

تعرض مشروع الميزان الاقتصادي إلى توجهات الحكومة لسنة 2021 بخصوص المرأة وقد تضمنت هاته التوجهات مواصلة المشاريع التي تم الانطلاق فيها منذ 2020 على غرار مواصلة الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية من خلال التركيز على بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة وذات القدرة التشغيلية ومرافقة المشاريع النسائية في كافة مراحل السلسلة القيمة ودعم القطاعات الواعدة بالنسبة للنساء وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بمضاعفة نسبة القروض المخصصة للمشاريع الفلاحية النسائية. كما نص الميزان الاقتصادي على مواصلة إحداث مراكز لإيواء النساء ضحايا العنف من خلال تهيئة وتجهيز 03 مراكز بـ 03 ولايات داخل الجمهورية وعلى تقييم القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة بعد سنتين من دخوله حيز التنفيذ والعمل على تطويره ومراجعته.

والملاحظ هنا هو اقتنار توجهات الحكومة على مواصلة تنفيذ مشاريع تم العمل عليها منذ 2020، أي أن أموال تنفيذ هاته المشاريع يجب أن تكون قد رصدت ضمن ميزانية سنة 2020 ما يعني عدم برمجة مشاريع جديدة تعنى بالمرأة لسنة 2021، وعلاوة على ذلك، تضمن مشروع الميزان الاقتصادي استكمال تنفيذ مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي كاستكمال تنفيذ مكونات برنامج

ترسيخ المساواة بين النساء والرجال في مجالات تتعلق بمأسسة النوع الاجتماعي والميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي.

كما أدرج مشروع الميزان الاقتصادي، ضمن أهداف الحكومة لسنة 2021 بخصوص المرأة، المصادقة على اتفاقيتين حول انضمام تونس لاتفاقية عدد 183 لمنظمة العمل الدولية حول حماية الأمومة والاتفاقية عدد 189 المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المنزليين ووضع إطار قانوني لتكافؤ الفرص بين الجنسين في مواقع القرار بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجية إنتاج مؤشرات العنف المسلط على النساء دون التعرض إلى الآليات الضرورية التي يجب أن يتم إقرارها لتنفيذ هاته الاتفاقيات والأهداف كرسد المبالغ العالية اللازمة لذلك، وإنما اكتفت الحكومة بصياغة عامة لأهدافها وتوجهاتها زادت من ضبابية الوضع الراهن.

تواصلت صياغة الأهداف بهاته الطريقة صلب مشروع الميزان الاقتصادي لتتم الإشارة، بمناسبة تقديم الحكومة لأهدافها بخصوص الأسرة، إلى إعداد دراسة حول الطلاق من منظور متعدد الأبعاد واعداد دراسة كمية وكيفية حول واقع الفئات النسائية الهشة وسبل الادمج الاجتماعي والاقتصادي 2020-2021 للتقصي حول واقع الفئات النسائية المهمشة من حاملات الإعاقة الجسدية أو الذهنية والأمهات العازبات وعاملات الجنس والبحث في سبل إدماجهن اجتماعيا واقتصاديا بالإضافة إلى دراسة نوعية حول واقع الهجرة النسائية في تونس 2020-2021 للتقصي العوامل التي تترجم التطورات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للهجرة خاصة منها هجرة النساء.

### **النهوض الاجتماعي :**

بخصوص النهوض الاجتماعي، اقتضت مراعاة النوع الاجتماعي صلب مشروع الميزان الاقتصادي، على التركيز على النساء الريفيات في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي بهدف التقليل من النسبة العامة للأمية في حين غاب إدراج هاته المقاربة في بقية الأهداف، نذكر منها تلك المتعلقة بمجال الهجرة والتونسيين بالخارج والتي لم تشمل أية إجراءات تتعلق بحماية النساء المقيمت بالخارج ضد العنف الزوجي الذي يتعرضن له أو إجراءات تأطير اجتماعي وقانوني لهن خاصة في المراحل الأولى من إقامتهن ببلد المهجر واكتفت الحكومة بتحديد أهداف تعلق بتكثيف الإرشاد والتوجيه للمستثمرين الراغبين في بعث مشاريع في تونس والتعريف بالحوافز وتنظيم ملتقيات وندوات مع رجال الأعمال والمستثمرين الشباب وهي أهداف كان من الأحرى أن يتم إدراجها ضمن الأهداف الاقتصادية لتجربتها من أي طابع اجتماعي.

### **الصحة :**

لم تبرز الأهداف المنصوص عليها صلب مشروع الميزان الاقتصادي مراعاة الحكومة للنوع

الاجتماعي أثناء تحديدها لتوجهاتها لسنة 2021 واكتفت بالتنصيص على البرنامج الوطني لصحة الأم والطفل كمثال على البرامج التي سيتم مواصلة تنفيذها سنة 2021. وبالمثل، وعلى الرغم من الوضع الوبائي الحالي فإن مشروع الميزان الاقتصادي تعرض إلى الحملات التحسيسية والتثقيفية بعلاقة مع تداعيات فيروس كورونا وتداعياته كمثال على مواصلة تنفيذ برنامج دعم الصحة الأساسية والطب الوقائي.

لم تأخذ الحكومة خلال إعدادها لهذا المشروع بعين الاعتبار أيّ من الدراسات التي تم القيام بها بخصوص الوضع الصحي للمرأة في فترة الحجر الصحي (من مارس 2020 إلى ماي 2020) حيث تضاعفت نسب العنف ضد النساء ولم يكن النفاذ إلى الخدمات الصحية عموما أمرا هينا فتجرد المشروع من الأهداف ذات علاقات بتوفير الخدمات الصحية لضحايا العنف من النساء وغابت البرامج الاستباقية والوقائية عنه بما ينذر بتراجع هاته الخدمات الأساسية في سنة 2021 خاصة مع تواصل تأزم الوضع الصحي جراء فيروس كوفيد 19.

وبالتوازي مع غياب إدراج مقارنة النوع الاجتماعي طلب أهداف الحكومة لسنة 2021، فقد غابت الآليات أيضا عن مشروع قانون المالية.

## غياب الآليات صلب مشروع قانون المالية لسنة 2021 :

تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2021 أربعة أهداف تتمثل في

- مواصلة الإصلاح الجبائي وتعصير الإدارة،
- التشجيع على الادخار و دفع الاستثمار،
- دعم موارد ميزانية الدولة وتحسين استخلاص الأداء،
- التصدي للتهرب الجبائي وترشيد تداول الأموال نقدا،

كما يتضمن مشروع القانون إجراءات ذات طابع اجتماعي وإجراءات مختلفة، و هو ما يجعلنا نتساءل عن سبب عدم الإشارة إليها كهدف خامس خلال صياغة مشروع القانون.

بالإضافة إلى النقائص التي شابت مشروع قانون المالية لسنة 2021 على مستوى الصياغة، تجدر الإشارة إلى أن مضمون هذه الأهداف يحوم حول توفير تخفيضات جبائية موجهة للمؤسسات والمستثمرين وحول مزيد دعم موارد ميزانية الدولة و دفع الاستثمار.

اهتم هذا المشروع بالأساس بالمؤسسات إذ يهدف إلى تخفيف العبء الجبائي عليها حيث تم حذف نسب الضريبة المحددة بـ 25 % و 20 % و 13.5 % وضبطها في مستوى 18%.

أما الإجراءات المتضمنة في مشروع الميزانية والتي لها "طابع اجتماعي وإجراءات مختلفة"، فإن الطابع الاجتماعي فيها لا يظهر إلا على مستوى العنوان.

فهدف الآليات المباشر لا يمت بأي صلة للطابع الاجتماعي فمن بين الإجراءات مثلاً : الإجراء المتعلق بتوقيف العمل بالآداء على القيمة المضافة وبالمعاليم الديوانية على بعض المنتجات المستعملة في القطاع الفلاحي والمتمثل في أجزاء الناموسية المعدة لحماية التمور. لا نرى هنا أي طابع اجتماعي إذ أن الهدف الأساسي لهذا الإجراء هو تمكين المجمع المهني المشترك للتمور من توريد الناموسيات لحماية التمور وهو هدف مالي بحت.

أما في خصوص الإجراءات المختلفة، فتشمل هذه الأخيرة تخفيف العبء الجبائي على بعض الشركات أيضا و عليه فيسوغ القول بأن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 قد تمت صياغته دون أخذ الأزمة الصحية بعين الاعتبار ودون التفكير في فئات هشة من المجتمع كان من الضروري اقرار اجراءات خاصة بها، مما جعله في تباين و تباعد كبيرين مع مشروع الميزان الاقتصادي

فإضافةً إلى النقائص التي شابت أهداف مشروع الميزان الاقتصادي وعدم أخذها في أغلب الأحيان بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، نلاحظ أن الآليات المتوقعة وجودها لتحقيق هذه الأهداف غابت تماماً في مشروع قانون المالية.

فعلى مستوى الأهداف المتعلقة بتشغيل الشباب وتحقيق تكافؤ الفرص مثلاً لم يتم تخصيص موارد مالية أو تسهيلات جبائية لفائدة الشباب لتشجيعهم على أخذ المبادرة وبعث المشاريع ولم يتم رصد موارد خاصة للمبادرات النسائية.

وعلى مستوى الأهداف المتعلقة ببرامج إدماج الأطفال فاقدى السند لا نجد في مشروع قانون المالية موارد مرصودة مثلاً لدعم سلك مندوبي حماية الطفولة لتحسين تدخلاتهم، ولا تمويلات مخصصة لدعم المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومركبات الأطفال أو لإحداث مراكز جديدة في كامل تراب الجمهورية.

أما في ما يخص أهداف مجال الرياضة التي جاء بها مشروع الميزان الاقتصادي بشكل محدد ودقيق مع مراعاة للنوع الاجتماعي فلا نجد في مشروع قانون المالية أي أثر للآليات التي تمكّن من تحقيق هاته الأهداف بشكل فعلي. إذ كان من المتوقع أن يوضح مشروع قانون المالية كيفية إحداث 73 مدرسة فدرالية في المناطق والجهات المفتقرة إلى فروع وجمعيات في بعض الاختصاصات الرياضية. فيقع التساؤل إذاً بأي موارد وتمويلات سيتم إحداث هذه المدارس؟

فحتى في القطاع الفلاحي وقع التركيز على تعزيز الاستثمار في هذا القطاع بحيث تم مثلاً تيسير إجراءات استرجاع معالم التسجيل المستخلص بعنوان شراء الأراضي المخصصة لإنجاز استثمار في قطاع الفلاحة إلى جانب إجراءات أخرى دون تخصيص إعتمادات لتحسين وضعية العملة وخاصةً العاملات بالقطاع الفلاحي و دعمهم/ن. إذ كان من المتوقع مضاعفة القروض للمشاريع الفلاحية النسائية لدعم القطاعات الواعدة للنساء و لتلافي الفوارق والتمييزات الاقتصادية بين الرجل والمرأة التي تشوب المجتمع و خاصة القطاع الفلاحي.

أما في ما يخص الأهداف المتعلقة بمقاومة العنف ضد المرأة التي تم إدراجها بمشروع الميزان التجاري، كان من المتوقع أن يذكر مشروع قانون الميزانية كيفية توزيع الاعتمادات لتهيئة وتجهيز 3 مراكز بـ 3 ولايات داخل الجمهورية لإيواء النساء ضحايا العنف. فهل أن هذه التهيئة هي من ميزانية الدولة أو من منح التعاون الدولي؟

وكان أيضاً من المتوقع ذكر الموارد الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي لاستكمال تنفيذ مكونات برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال في المجالات المتعلقة بمأسسة النوع الاجتماعي والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي. كل هذه الآليات منعدمة في مشروع قانون المالية لسنة 2021 مما يجعله وثيقة منقوصة و غير مراعية للنوع الاجتماعي و في تباين كبير مع أهداف مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2021 .

اصوات نساء  
ASWAT NISSA

